اقتصاديون يتخوفون من عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية

بغداد/المدى

أكد عدد من الاقتصاديين العراقيين أن البدء بحذف الأصفار سيعيق تطوير سوق العراق للأوراق المالية كونه سيتسبب بخفض الأسهم الخارجية إلى ٢٠ ٪ بعد ان شهدت خلال العام الحالي ٨٠٪.

وقال الخبير الاقتصادي والأستاذ المحاضر في جامعة المستنصرية راضي الحسيني إن "الأسهم الخارجية للبورصة ستنخفض الى ٢٠٪ في حال قام البنك المركزي العراقي برفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية، لأنها ليست أمراً تنظيمياً فحسب بل تتعدى ذلك حيث تتسبب في إعاقة التعاملات المالية، من بينها عرقلة توقيع اتفاق مع شركة الوساطة المالية، بالإضافة إلى تأخير توقيع نموذج التفويض مع شركة الوساطة المالية لان المستثمر الأجنبي يعتقد أن تغيير العملة سيقلل الأرباح."

وأضاف أن "البنك المركزي عليه أن يختار الوقت المناسب لحذف الأصفار من العملة المحلية بالتنسيق مع سوق العراق للأوراق المالية تحاشيا لأي ارتباك في ما يتعلق برفع التداولات المصرفية."

وأعلنت هيئة العراق للأوراق المالية أمس الاول أن حذف الأصفار الثلاثة من العملة المحلية لن يؤثر على مستوى الأسهم الاستثمارية الخارجية والداخلية.

بدوره قال مدير منظمة الاقتصاد والنفط العراقية عبد الحليم كاظم لـ(آكانيوز) امس، إن" قرار البنك المركزي بتحديد الأول من العام المقبل موعداً لتدفق الدينار العراقي الجديد أمر يدعو للغرابة إذ انه لم يستعن بأي تنسيق مع هيئة العراق للأوراق المالية بخصوص اختيار الموعد للبدء بضخ الدينار الجديد."

وأضاف أن "هيئة العراق للأوراق المالية ارتفعت فيها الأسهم خلال هذا العام بنسبة ٨٥٪ وهي نسبة جيدة، ويأتي هذا الارتفاع بسبب السياسية التنظيمية التي اتبعتها في استقطاب الأسهم الخارجية وتطوير قطاع المصارف."

وأشار إلى أن "الحديث على أنه أمر تنظيمي ليس صحيحاً كونه يدخل في البنية الأساسية للتعاملات المالية وخاصة موضوع المستثمرين الأجانب وقد تسبب بتأخير عملية تطوير افتتاح أسواق مالية أخرى في محافظتي البصرة وأربيل."

وأعلنت هيئة الأوراق المالية عن إيقاف إعمالها ابتداءً من يوم امس ولغاية يوم الخميس المقبل استجابة للعطلة التي أعلنت عنها الحكومة العراقية.

ويقول المدير التنفيذي عبد الرزاق السعدي لـ (آكانيوز) إن "حذف الأصفار من العملة المحلية لا يتعدى كونه أمراً تنظيمياً وهو لن يؤثر على مستوى تعاملات الأسهم الاستثمارية الخارجية والداخلية"، مبيناً ان "التنسيق مستمر مع البنك المركزي لتنظيم عملية حذف الأصفار والاطمئنان على أنه لن يؤثر على مستوى التعاملات الداخلية والخارجية لأسهم البورصة".

وأشار إلى أن "سوق العراق للأوراق المالية لديه مواصفات تشابه المواصفات العالمية، وهي تمثل ثقة المستثمرين وهو أمر يسهم في تعزيز سوق العراق للأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية".

وبدأت هيئة العراق للأوراق المالية تحضيراتها الأولية للحصول على عضوية السوق العالمي، كما أعلنت عن البدء بالإيداع الالكتروني للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بدلاً من الإيداع الورقي.

وكانت بورصة العراق قد بدأت نشاطها في عام ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في ٢٠٠٩ وتفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الأسبوع، وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

ويقول البنك المركزي أنه انتهى من وضع خارطة الطريق للتخلص من الأصفار الثلاثة.

كما أعلنت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي، الخميس الماضي، أنها شكلت مع البنك المركزي العراقي لجنة مشتركة للبدء بعملية حذف الأصفار من العملة المحلية.

وتؤكد هيئة الأوراق المالية موقف الحكومة من حذف الأصفار وتقول أنه يؤثر سلبا على التداول المالي في سوق البورصة.

والجدير ذكره أن للبنك المركزي العراقي أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، حيث تأسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في السادس من آذار/مارس عام ٢٠٠٤، وهو المسؤول في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد ورفع مستوى قيمة الدينار العراقي ومعالجة التضخم.

لجنة الطاقة: ضرورة تشريع قانون النفط والغاز لتحقيق مبدأ العدالة

بغداد/ المدى

دعا عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية قاسم محمد قاسم إلى ضرورة تشريع قانون النفط والغاز كونه ينظم العقود النفطية المبرمة مع الشركات الاستثمارية ويحقق مبدأ الشفافية والعدالة في توزيع الإيرادات المالية لأبناء البلد كافة.

وقال قاسم (للوكالة الاخبارية للانباء) أمس الأحد: يجب رفع الحظر والاستثناءات عن جميع الشركات النفطية العالمية النزيهة بعملها في موضوع التعاقدات الاستثمارية للحقول النفطية لأن البلد بحاجة ملحة الى التعاقد مع تلك الشركات الرصينة والمعروفة في سبيل زيادة إيراداته المالية المتحققة من تصدير النفط الخام، كون الموازنة العامة فيها عجز مالي يقدر بـ(١٥) ترليون دينار، فلا يمكن سد أي عجز مالي من دون تحقيق زيادة في الإيرادات المالية للدولة.

وأضاف: من الضروري أن يتم تحقيق مبدأ الشفافية في عملية توزيع الإيرادات المالية المتحققة من الصادرات النفطية الى جميع أبناء الشعب والعمل لخدمتهم، إضافة الى تنظيم العقود مع الشركات الاستثمارية العالمية وهذه تأتي من خلال تشريع قانون النفط والغاز والقوانين الاربعة الملحقة به كقانون تأسيس شركة النفط الوطنية وقانون مجلس اتحاد النفط والغاز، فضلاً عن قانوني تخصيص إيرادات المالية للموازنة الاتحادية ومراقبة الإيرادات المتحققة من النفط.

وشدد عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية على ضرورة الإسراع بتشريع تلك القوانين كونها تخدم البلد وشعبه من خلال تنظيم العقود المبرمة سواء الحكومة الاتحادية او الإقليم او المحافظات المنتجة مع الشركات النفطية العالمية وتكون بشفافية عالية مع مراعاة العدالة في توزيع الإيرادات وزيادة واردات المالية للعراق.

خبراء: التهميش والقانون المنقوص عقبتان جعلتا المصارف الأهلية راكدة

بغداد / المدى

منذ بدء عمل المصارف الأهلية في العراق، مرورا بمحاولة جعلها عنصرا مهماً لدعم الاقتصاد الوطني والاستثمار، وصولا إلى تأسيس أكثر من ثلاثين مصرفا منها، يلاحظ المعنيون في الشأن الاقتصادي بقاءها راكدة ومحدودة الإمكانات.

فهي ما زالت صغيرة بسبب محدودية رأسمالها، ما أدى إلى تلكؤ بعضها ونفور المؤسسات الحكومية منها، كما تشير معظم آراء المختصين في الشأن المالي الذين تحدثوا (للوكالة الاخبارية للانباء) بهذا الخصوص.

ويعلق مدير مصرف الشرق الأوسط للاستثمار فاروق حميد زين العابدين قائلا: إن بعض الدوائر الحكومية لديها ردة فعل من بعض المصارف الأهلية في الفترة السابقة بسبب بعض السلبيات التي شابتها.

وأوضح زين العابدين (للوكالة الاخبارية للانباء): إن وجود بعض المصارف الأهلية المتلكئة لا يعني عدم وجود مصارف أهلية كبيرة تمتلك رأس مال كبير ولها القدرة على التنمية الاقتصادية، ولها تصنيف متقدم لدى البنك المركزي.

ويقترح مدير رابطة المصارف العراقية مظهر حلاوي على الدوائر الحكومية عدم مقاطعة المصارف الأهلية بسبب مصرف أو أثنين قد تلكأ في أدائهما، ويمكن التفاوض معها ومطالبتها بضمانات إذا اقتضى الأمر.

وقال حلاوي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن بعض المصارف تطورت وأصبحت قادرة على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، مشيرا إلى وجود محاولات من وزارة المالية لإعادة الثقة بالمصارف.

واشار الى إن قانون المصارف لعام ٢٠٠٤ يحتاج إلى إعادة النظر فيه بشكل كامل فهناك الكثير من المتغيرات التي حصلت في العراق وفي عمل المصارف الأهلية، موضحا أن تعديل المادة (٢٨) التي كانت تمنع المصارف الأهلية من المشاركة أو الدخول في المشاريع الكبيرة لم يلب الطموح و أن التعديل كان بسيطا ولا يفتح أبواب العمل.

ونصت المادة (٢٨) من قانون المصارف على (أنه لا يجوز لاي مصرف أن يمارس أو يشارك كوكيل أو شريك أو مالك، تجارة بالجملة أو المفرد أو عمليات تصنيع أو نقل أو زراعة أو مصايد اسماك أو تعدين أو بناء أو إعادة تامين أو أي نشاط أو عمل آخر غير المرخص بها).

وفي وقت تعاني المصارف الأهلية من التهميش من قبل الحكومة العراقية بسبب قلة مشاركتها في تمويل مشاريع إستراتيجية أو إقامة مشاريع استثمارية، كشفت هيئة الاستثمار الوطني عن خطة طموحة لمشاركة المصارف العراقية ودعمها في بعض المشاريع الصناعية.

وقال رئيس هيئة الاستثمار الوطني سامي الاعرجي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن الهيئة الوطنية للاستثمار عرضت على المصارف الأهلية بعض المقترحات للتعاون خاصة في بعض المجالات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مبينا أن الجهاز المصرفي عمل في أجواء صعبة ويحتاج للدعم، وأضاف: أن الهيئة الوطنية ستتعاون مع المصارف الأهلية للاستثمار في بعض المشاريع الواعدة في العراق وستعمل على إيجاد تعاون بين المصارف الأهلية العراقية و المصارف الدولية الراغبة في الدخول للعراق والاستثمار فيه.

وكانت هيئة الاستثمار الوطني قد عرضت (١٦) قطاعا اقتصاديا للاستثمار على مختلف الشركات ورجال الأعمال الأجانب الذين حضروا الى العراق في عام ٢٠١١، وقد شملت الفرص الاستثمارية مختلف القطاعات كالنفط والكهرباء والسكن والصناعة والسياحة وغيرها.

وهناك عقبة أخرى تعترض طريق المصارف الأهلية، تتمثل في قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ لأن بعض مواده غير واضحة وتسبب الكثير من الالتباس.

ويبدو أن دعوة إعادة النظر في قانون المصارف وجدت تأييدا من قبل البنك المركزي، حيث قال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن قانون المصارف متطور كونه أجاز فتح فروع لمصارف بالمشاركة مع مصارف دول العالم، إلا أنه وضع في فترة مستعجلة وآن الأوان لتعديله ليتماشى مع تطور الاقتصاد والتنمية في العراق.

وأضاف صالح: أن قانون المصارف وضع فقط للمصارف الاستثمارية الربوية ولم يمس المصارف الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في الربح على الرغم من وجود مسودة قانون خاص لتنظيم عمل المصارف الإسلامية.

وارتفع عدد المصارف الإسلامية من مصرف واحد عام ٢٠٠٣ الى عشرة مصارف لغاية الآن ومنها المصرف العراقي الاسلامي والبلاد الإسلامي، والجامعة العربية التي ستحتضنها بغداد نهاية الأسبوع الجاري، الى جانب ان ينجح العراق في الاستفادة من الخبرات والإمكانيات العربية لإعادة اعمار بناه التحتية.

ويعقد وزراء الاقتصاد والتجارة العرب،غداً الثلاثاء، اجتماعا في بغداد ضمن اجتماع القمة العربية التي تحتضنها بغداد نهاية الاسبوع الحالي.

ويأتي انعقاد الاجتماع الوزاري العربي الاقتصادي في وقت تشهد العديد من البلدان العربية تحولات سياسية واقتصادية وعقوبات دولية وتهديدات إقليمية.

وقال وزير النفط العراقي الأسبق ابراهيم بحر العلوم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في بغداد هذا الاسبوع سيكون متابعة لقرارات القمة الاقتصادية السابقة وما انجز منها. يجب ان تكون عملية بناء العراق محور مهم للعرب في اجتماعهم".

وأوضح بحر العلوم أنه "لغاية الان لم يتقدم العرب بفرص استثمارية لبناء العراق والاجتماع فرصة لمناقشة ما يمكن ان تسهم به صناديق التنمية الاقتصادية العربية من وضع بعض المشاريع الإستراتيجية موضع التنفيذ والمساهمة في إعادة إعمار العراق."

ولفت بحر العلوم إلى أن "هناك الكثير من المشاريع التي يجب أن يتصدى لها وزراء الاقتصاد العرب في العرق وهي كمشاريع الصناعة والزراعية".

وشدد بحر العلوم الذي تولى إدارة وزارة النفط عام ٢٠٠٥ على أن "العراق حالة فريدة فيا لو قورن بالحالات الباقية لذا ما يزرعه وزراء الاقتصاد العرب سيحصده العراق أولا والعرب ثانيا".

ويعتمد العراق في اقتصاده بنسبة ٩٣٪ على تصدير النفط، لكن التوترات بشأن مضيق هرمز بعدما هددت إيران بإغلاقه جعل من بغداد التفكير بإيجاد بدائل أخرى للتصدير خشية التأثير على معدلات التصدير.

وقررت الحكومة العراقية، أمس، الموافقة على إقرار توصيات لجنتي الشؤون الاقتصادية وشؤون الطاقة بشأن دراسة احتمالات وقوع الأزمة في الخليج العربي وآثارها على العراق، وطلبت من هيئة المستشارين دراسة القضية من جميع جوانب تأثيراتها على الميزانية والعملة والنفط والبطاقة التموينية والكهرباء.

وترى لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أن عقد اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في بغداد فرصة لبحث ملف التبادل التجاري العراقي-العربي.

وقال مقرر اللجنة محما خليل لـ(آكانيوز) إن "حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية في ادنى مستوى له وعليه يجب أن يتم بحث مسألة حجم التبادل التجاري وتفعيل هذا الجانب".

وأوضح خليل أن "التاجر العراقي اصبح اليوم تاجراً محورياً بسبب العقوبات التي فرضت على بعض دول الجوار. لذا يجب أن يكون العراق متميزا خلال الاجتماع بالاعتماد على اقتصاده الكبير وتاجره المحوري".

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(آكانيوز)، إن "مشاركة العراق في اجتماع وزراء التجارة والاقتصاد العرب يجب ان تكون مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وإعادة دوره في عمل منظمات العمل المشترك وهي الاتحادات والشركات العربية."

وأوضح الصوري أن "الدور للجامعة العربية يجب أن يكون دورا اقتصاديا كون الجامعة وفقا لاعتقادي لم تستطع أن تقدم الكثير في الجانب السياسي".

وبين أن "المفترض بالعراق أن يكون دوره المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإسهام الفعلي في النشاط الاقتصادي العربي."

وبدأت العلاقات العراقية – العربية بالعودة تدريجيا وخصوصا مع دولة السعودية التي شهدت علاقاتها طوال المدة التي أعقبت العام ٢٠٠٣، فتوراً واضحاً أسوة بالعلاقات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، على عكس ازدهارها إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث كانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية الداعمة للعراق في تلك الحرب.

لجنة نيابية: العراق يحتاج لـ ٨ ترليونات دينار لبناء ستة آلاف مدرسة

بغداد / المدى

أكدت لجنة التربية والتعليم النيابية، الأحد، أن العراق بحاجة إلى ٨ ترليونات دينار لبناء ٦ آلاف مدرسة في جميع محافظات البلاد، مشيرة الى أن تخصيص ٤٥٠ مليار دينار عراقي لبناء المدارس ليست كافية.

وقال رئيس اللجنة عادل شرشاب إن "العراق بحاجة إلى تخصيص ٨ ترليونات دينار عراقي لبناء ٦ آلاف مدرسة في جميع المحافظات العراقية بهدف الحد من ظاهرة الدوام المزدوج والثلاثي في المدارس الحالية".

وأضاف أن " تخصيص ٤٥٠ مليار دينار عراقي لبناء المدارس خلال موازنة عام ٢٠١٢ لن تكفي سوى لبناء ٢٠٠ مدرسة وإذا بقينا على هذا الأسلوب فإن مشكلة المدارس لن تحل حتى بعد ٢٠ عاماً".

وأوضح أن مشكلة بناء المدارس لابد أن تحل بعيداً عن "المزايدات السياسية بين الكتل النيابية المتنافسة على المكاسب الانتخابية المقبلة من خلال إيجاد حل علمي للبدء بتنفيذ مشاريع بناء المدارس في جميع أنحاء العراق وللحد من المدارس الطينية".

وأعلنت وزارة التربية في وقت سابق عن وضعها خطة علمية وإستراتيجية لحل مشكلات المدارس الطينية، وفك ازدواج الدوام من خلال

بناء عشرات المدارس الجديدة خلال الفترة المقبلة، فيما كشفت عن حاجة العراق لنحو ٥ آلاف و ٨٠٠ مدرسة قبل التمكن من تجاوز مشكلة الأبنية المدرسية، مؤكدة أنها عازمة على بناء ٢٠٠ مدرسة خلال العام الحالي.

وأعلنت وزارة التربية العراقية عن أنها بدأت مع وزارة التعليم العالي بالتنسيق بشأن الطلبة الخريجين وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل العراقية.

وأعلنت وزارة التخطيط العراقية عن أنها بدأت بإعداد مسح لاحتياجات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة إلى الاختصاصات والمستويات التعليمية.

وتضرر قطاع التعليم في العراق بشكل كبير بفعل العزلة الدولية وأعمال العنف في أعقاب سقوط النظام السابق في ربيع عام ٢٠٠٣.

وأدت سلسلة هجمات منظمة يقودها مجهولون إلى مقتل واختطاف الكثير من الكفاءات العلمية على مدى السنوات الثمانية الماضية، كما شهدت هجرة النخب التربوية والتعليمية،إضافة إلى عزل آخرين من وظائفهم بسبب انتمائهم لحزب البعث المحظور.

الدعوة إلى عودة العراق للمساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية العربية

بغداد/آكانيوز

دعا معنيون في الجانب الاقتصادي، امس الأحد، الى ضرورة عودة العراق للمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية العربية في اطار اجتماعات